الهيئة الوطنية للتعليم | الجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالمغرب | النقابة المستقلة للتعليم الابتدائي | الفدرالية الديمقراطية للتعليم

بيـــان

حتى لا ننسى... ولا تتكرر مأساة النظام الأساسي 2003 عند إعداد النظام الجديد، ومن أجل إيقاف مسلسل تعنيف الأسرة التعليمية وتشويه صورتها عبر وسائل الإعلام العمومية، وحتى يرفع الحصار عن المعتقلين في الزنزانة 9 والمنسيين في السلم 10 والمحاصرين في السلم 11 والمجمدين خارج السلم.

تدعو النقابات الأربع إلى خوض إضراب عام وطني يومي 21 و22 مارس 2012

عقدت النقابات التعليمية الأربع،اجتماعا يوم الخميس 8 مارس 2012 بالمقر المركزي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالمغرب بالرباط ، الذي تزامن مع احتفال المرأة بعيدها الأممي، وبهذه المناسبة فان النقابات الأربع تحيي المرأة المغربية بصفة عامة والمرأة النقابية بصفة خاصة على نضالاتها وتضحياتها في جميع الميادين والمجالات. خلال هذا الاجتماع تم تدارس آفاق التنسيق وآخر التطورات التي يعرفها القطاع سواء من حيث قرارات الوزارة وخرجاتها الإعلامية أو من حيث نضالات الأسرة التعليمية بكل فئاتها و تطلعاتها وانتظاراتها، فإنها تعلن للرأي العام التعليمي و الوطني ما يلي:

1- استنكارها لمخطط الحكومة والوزارة، المتمثل في حملتها القمعية العنيفة ضد الأسرة التعليمية ردا على احتجاجاتها السلمية مركزيا ومجاليا، والتي كان آخرها ما تعرضت له تنسيقية الملحقين التربويين وملحقي الإدارة والاقتصاد، والأساتذة المعتقلين في الزنزانة 9.

2- تنديدها بالإمعان في محاولة تشويه صورة الأسرة التعليمية بتقديمها كمتملص من العمل من خلال برنامج قضايا وآراء عبر تمرير معلومات خاطئة وملغومة في محاولة مكشوفة لتضليل الرأي العام.

3- تحذيرها من خطورة اختطاف القرار التربوي من وزارة التربية الوطنية لمصلحة الاستقطاب السياسي والنقابي والأيديولوجي خاصة عند إعداد النظام الأساسي، الذي سيدخل القطاع في متاهات جديدة، وسيدفع الحقل التعليمي إلى مزيد من الاحتقان، وستنضاف فئات جديدة متضررة إلى الفئات المتضررة ضحايا نظام 1985 و2003.

4- تحذيرها من اللقاءات الروتينية والمغشوشة التي قد تخرج بمفاجآت بغيضة على غرار اتفاق 26 أبريل 2011 - اتفاق العار- الذي أراد رهن نضالات الأسرة التعليمية لحسابات سياسوية ونقابوية، وعلى غرار اتفاق آخر الليل المشؤوم 2003 الذي كرس نظاما أساسيا، أصبح مصدر مآسي الأسرة التعليمية. ودعوتها لإيقاف المؤامرة الخفية ضد حوالي 50% من الأساتذة (ة) المقبلين على التقاعد في أفق 2015.

5- مطالبتها برفع الحصار عن المعتقلين في الزنزانة 9، والمنسيين في السلم 10، والمحاصرين في السلم 11، والمجمدين خارج السلم، وتأكيدها على الترقية الاستثنائية لكل المستوفين لشروط الترقي إلى غاية31/12/ 2012 وما قبل بأثر رجعي مالي وإداري.

6- مطالبتها بتحقيق الترقية إلى السلم11 لكل من استوفى أقدمية 25 سنة من الخدمة والذين وظفوا دون السلم10.

7- دعوتها إلى الإسراع بمعالجة كل الملفات العالقة لجميع الفئات التي عانت من الظلم والحيف مع إنصافها وجبر ضررها:أساتذة الزنزانة 9، المجازون، الدكاترة، حملة الماستر، المبرزون، أساتذة الابتدائي والإعدادي والتأهيلي، أطر الإدارة التربوية، المساعدون التقنيون(الأعوان) والتقنيون،الكتاب والمحررون،المحللون،الملحقون التربويون وملحقوالإدارة والاقتصاد،المقتصدون والمقتصدون الممتازون، الإداريون والأطر الإدارية المشتركة، والمتصرفون، والممونون، مستشاروالتوجيه والتخطيط ،المفتشون بمختلف أصنافهم، وغيرهم من الفئات العاملة بالقطاع.

8- تأكيدها على مشروعية المطالب التي سبق الإعلان عنها في البيانات السابقة والمتمثلة في:

> مراجعة ثغرات وتراجعات وسلبيات النظام الأساسي 2003، وفي مقدمتها إلغاء الساعات التضامنية وتحديد ساعات العمل الفعلية وإصلاح منظومة الترقي بما يضمن مبدأ التحفيز الفعلي للموظف: كتحديد أقدمية (4) سنوات لاجتياز الامتحان - أقدمية(8) سنوات للتقييد في لوائح الترقي بالاختيار وأقدمية(12) سنة كأعلى سقف للانتظار- ترقية حملة الإجازة والشهادات العليا مع تغيير الإطار بدون قيد أو شرط، وغيرها...

> إصلاح منظومة الأجور على أساس العدالة الأجرية من خلال: حذف السلم التاسع(9) وما دونه - تطبيق مبدأ السلم المتحرك- الزيادة في الراتب الأساسي والنقط الاستدلالية لإعطاء قيمة للترقية في الرتبة - إقرار درجة خارج السلم (بجميع شروطه الحالية) لجميع الفئات مع إحداث درجة جديدة بعد خارج السلم - الترقي المفتوح لكل الفئات.

> بناء مقاربة جديدة لتحقيق العدالة الجبائية ولإصلاح مؤسسات الأعمال الاجتماعية و التعاضديات بما يضمن خدمات حقيقية.

> عدم المس بمكتسبات الأسرة التعليمية بالرفع من سن التقاعد، أو الزيادة في نسبة الاقتطاع الشهري، أو التغيير من معادلة حساب أجرة التقاعد ، وغيرها من الصيغ المقترحة. ونطالب باحتساب سنوات التكوين الأربع في المدارس العليا للأساتذة في التقاعد، والتعجيل بصرف التعويضات عن العمل بالعالم القروي والمناطق الصعبة، وبصرف مستحقات التعويض عن سنوات التكوين.

من أجل كل ما سبق تدعو النقابات الأربع، الأسرة التعليمية إلى خوض إضراب عام وطني يومي 21 و22 مارس 2012.

كما تدعو إلى احترام الحقوق والحريات النقابية في شموليتها والقطع مع سياسة الإقصاء، وتحمل الحكومة والوزارة كامل المسؤولية فيما يعرفه قطاع التعليم من توترات تبقي الباب مفتوحا على كل الاحتمالات، وتدعو الأسرة التعليمية إلى التعبئة واليقظة للدفاع عن ملفها المطلبي وانتزاع حقوقها المشروعة وإسماع صوتها إلى من يهمه الأمر. كما نؤكد أن جميع المكتسبات هي خطوط حمراء لا ينبغي المساس بها.

عاشت الوحدة النقابية - عاشت الأسرة التعليمية صامدة، مناضلة ومتضامنة.

وما ضاع حق وراءه طالب **الرباط 8 مارس 2012**